المتداول العربي للخدمات المالية والتدريب

قسم التحليلات والأخبار

التوقعات الأسبوعية لسوق العملات

المصدر: Dailyfx

قسم التحليلات والأخبار

التقارير الأسبوعية

(توقعات)

هل تضفي نتائج اجتماعات بنك إنجلترا مسحة تفاؤل على الصورة الهابطة للإسترليني (توقعات هبوط)

هبط الجنيه الإسترليني ما يوازي ١,٧٩% مقابل الدولار الأمريكي هذا الأسبوع، وذلك في الوقت الذي لا زالت مخاوف أزمة الدين الأوربية تصول وتجول داخل الأسواق. هذا، في الوقت الذي بدأت فيه التطورات الاقتصادية تتشح بصورة باهتة بالنسبة للمملكة المتحدة، قبل حدوث أكبر عملية خفض إنفاقية تجريها البلاد منذ الحرب العالمية الثانية. وفي الوقت الذي تتجه فيه التطلعات الفنية نحو تكبد المزيد من الخسائر بالنسبة لزوج (الإسترليني/ دولار)، يترقب المتداولون بفارغ الصبر نتائج اجتماعات بنك إنجلترا حتى تتأكد صورة الهبوط. وفعليًا، من المحتمل أن

يرى مستثمري السوق شقاقًا ثلاثي الاتجاه من قبل أعضاء لجنة السياسة النقدية كالمعتاد، ولكن إذ ما طالب أحد الأعضاء برفع معدلات الفائدة، أو زيادة حجم برنامج مشتريات الأصول، فمن الممكن أن تشهد سوق العملة تحركًا حادًا على المدى اليومي، وذلك في الوقت الذي ستشهد الأسواق قلة في السيولة نظرًا لموسم العطلات.

وقبل صدور نتائج اجتماعات بنك إنجلترا، نرى المفكرة الأسبوعية الأسبوع الماضي وقد اتسمت بالتذبذب، إلا أن النتائج المحبطة فاقت بدورها الإيجابية منها، فقد ارتفعت أسعار المستهلكين خلال شهر نوفمبر على أساس سنوي بواقع ٣,٣%، وذلك بعد قفزتها بنحو ٣,٢% خلال شهر أكتوبر. وفعليًا، تعد نسبة الارتفاع في التضخم الأكبر منذ شهر مايو. ومع اقترابنا من نهاية عام ٢٠١١، تشير التنبؤات إلى أن تظل الأسعار على مستوياتها المرتفعة في ظل ارتفاع ضريبة القيمة المضافة، والتي سيتم رفعها إلى ٢٠% من ١٧,٥%. وستضفي مثل هذه النتيجة مصداقية على مطالبة عضو لجنة السياسة النقدية أندرو سينتنس إزاء رفع معدلات الفائدة البنكية، وذلك على اعتبار أن معدل التضخم لا يزال فوق المستوى المستهدف للبنك المركزي. علاوة على ذلك، يظهر ارتفاع مبيعات التجزئة الأسبوع الماضي مدى قوة الطلب الاستهلاكي، كما يدعم الارتفاع في الأسعار الاستهلاكية. من ناحية أخرى، سرعان ما عكست بيانات إعانات البطالة المحبطة، والتي أعقبت بيانات التضخم من حيث الظهور، اتجاه أي تفاؤل دب في الأسواق

بشأن رفع معدلات الفائدة، حيث هبطت تلك القراءة إلى ١,٢ ألفًا خلال شهر نوفمبر، في حين كانت توقعات الأسواق تتنبأ بوصولها إلى -٣,٠ ألفًا، فيما قفز معدل البطالة الصادر عن منظمة العمل الدولية خلال ربع العام المنتهي في شهر أكتوبر إلى ٧,٩%، لتمثل تلك البيانات المستوى الأعلى منذ شهر أكتوبر. ويعد هذا الأمر باعثًا للقلق بالنسبة للبنك المركزي، خاصة آدم بوسين، في الوقت الذي صوت فيه إلى رفع قيمة برنامج مشتريات الأصول.

وتعتبر مثل هذه التطورات جديرة بالذكر والملاحظة في الوقت الذي ننتظر فيه صدور نتائج اجتماعات بنك إنجلترا هذا الأسبوع، كما أنها من الممكن أن تدفع ببعض الساسة النقديين إلى الانضمام إلى مقترحي أندرو سينتنس أو آدم بوسين. على صعيد آخر، لا يتعين على مستثمري السوق استبعاد فكرة حدوث أي نوع من التغير على تصويت الشهر الماضي، في الوقت الذي يبدو لنا فيه أن صناع السياسة النقدية ينتظرون، مراقبين نهج السياسة النقدية مع اقترابنا من نهاية عام ٢٠١١، وذلك لتقييم آثار عمليات خفض الإنفاق. ومن البيانات الاقتصادية التي ننتظر صدورها الأسبوع المقبل، نرى مؤشر Gfk لثقة المستهلك، والتمويلات العامة، والناتج المحلي الإجمالي. ورغم فيض البيانات الاقتصادية بالمنطقة خلال الأسبوع المقبل، إلا أنه من المحتمل أن تملي توجهات المخاطرة علينا الحركة السعرية للعملات، في الوقت الذي ستمتد دوامة مخاوف انتقال عدوى أزمة الدين الأوربي إلى المملكة المتحدة. وفي الوقت الذي يتجلى لنا النشاط المكثف لمؤسسة

التصنيف الائتماني موديز، بعد خفضها للتصنيف الائتماني لأيرلندا إلى Baa1، ووضعها للتصنيف الائتماني اليوناني قيض المراجعة، يبدو لنا أن الأمر ليس أكثر من كونه مسألة وقت قبل ظهور التصريحات المتعلقة بتطلعات النمو الاقتصادي بالمملكة المتحدة إلى العيان.

وبنظرة على الحركة السعرية لزوج (الإسترليني/ دولار)، نرى أنه قد أوقف ارتفاعه الممتد منذ أسبوعين، متطلعًا الآن إلى مواصلة رحلته الهابطة مع اقتراب نهاية عام ٢٠١١، وذلك في الوقت الذي تشير فيه الرسوم البيانية الأسبوعية إلى مزيد من عمليات الهبوط. وقد تغير مؤشر ماكد صوب الهبوط، وهو ما يعد مؤشرًا على حدوث المزيد من عمليات الهبوط والخسائر. ونهاية، لا زالت ثقتنا بشان عمليات المضاربة تقف عند المستوى ٢,٢١، وهو ما يمثل إشارة مناقضة لحدوث عمليات البيع.